تسعيرة العلم وضرورة الغائها

للأستاذ عريان سعد

كادر الوظائف والمنشور الذى يفسره ويحدد المرتب الذى يمنح لحامل كل شهادة فى الواقع ماهو إلا تسعيرة للعلم ؛ ولو أن أحدا لا يشعر أن للعلم تسعيرة . شهادة ليسانس الحقوق بعشرة جنيهات فى الدرجة السابعة فى الوظائف الإدارية و ١٢ جنيها فى وظائف النيابة وثمانية جنيهات فى الوظائف الكتابية .

وشهادة الدراسة الثانوية بستة جنيهات والدكتوراه ١٥ جنيها والماجستر لا أدرى بكم من الجنيهات .

هذه التسعيرة فى الواقع هى أساس الاقبال على الجامعة الاقبال الذى لا نظير له فى دول العالم[1] وأى منتج يرى تسعيرة إجبارية لصنف من الأصناف ولا يبذل جهده فى إنتاج ذلك الصنف ليضمن الكسب الذى لا شك فيه عند بيعه بحسب التسعيرة .

وقد كانت الحكومة أيام افتقار البلاد إلى حملة الشهادات مضطرة لاستخدام المتعلمين فوضعت للشهادات أسعارا مغرية وجعل التلاميذ وأولياء أمورهم يختارون من انواع التعليم ما هو أكثر من غيره ثمرة وأغلى شهادة .

والآن لو أن الحكومة فصلت الشبان من موظفيها جميعا لما وجدت فى وظائفهم الحالية متسعا لحملة الشهادات العالية الذين لا يعملون فى الحكومة والذين لا ينفكون يطرقون أبواب وظائفها المقفلة ومع ذلك لا تزال التسعيرة موجودة : البكالوريا بستة جنيهات والكفاءة بأربعة جنيهات وعمل لها فى الكادر درجة جديدة اسمها الدرجة التاسعة وليسانس الحقوق بعشرة جنيهات الخ مع أن طبيعة الأمور تقضى بأن يحدد الأجر للوظيفة نفسها لا لمؤهلات شاغلها ، فان خلت وظيفة أعلنت الحكومة عنها فتقدم لها من يقبل العمل فيها بأجرها ودرجتها مهما علت مؤهلاته .

---

(١) جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن انجلترا تنفق على التعليم الأولى ٦٦ مليون جنيه والعالى ٩ مليون أى بنسبة ١/٧ — ١ ومصر تنفق على التعليم الأولى ٢ ١/٢ مليون جنيه وعلى العالى والجامعى أكثر من مليون جنيه أى بنسبة ٢ ١/٢ — ١

إنى أظن أن ذلك خير للحكومة لأنها تستخدم فى أعمالها أحسن الشباب ثقافة فيرتفع وسط الموظفين من الحاجب الذى يقف على الباب إلى من يقوم بأحسن الأعمال. فمن المثقفين من تفرض عليه ظروفه الرضا بأقل الأجر لأنه إن لم يجده ربما عاش عالة على غيره وليس يضير الرجل العالم أن يعمل فى أقل الأعمال الشريفة منزلة وأجرا، وحسبه منزلته العلمية ولكن يضيره من غير شك أن يعيش عالة على أخ أو ام أو عم .

كنا نسمع من يسافرون إلى سويسرا أن من السويسريين من يعمل حمالا أو حوذيا أو سائق تاكسى وهو متعلم حاصل على إجازات علمية، وكنا نعجب لذلك أشد العجب ولكن ما وصلنا إليه الآن أصبح قريبا من ذلك فالحاصلون على الإجازات العلمية يزيدون بكثير عن الوظائف التى كان أمثالهم يجدونها فى سهولة ومن غير بحث من عشرين سنة مثلا، ولم يبق أمام هؤلاء السادة العلماء إلا أحد أمرين إما الرضا بالعمل مهما قل أجره، وإما البطالة والعطلة؛ أما التسعيرة فلا مجال إلى تطبيقها فقد زادت البضاعة عن حاجة المستهلك .

ولكن ما دامت التسعيرة قائمة معلقة على أبواب الحكومة مكتوبة فى الجريدة الرسمية كما حددها الكادر وملحقاته لكل شهادة أجر يتناسب مع السنين التى قضاها حاملها فى الحصول عليها فإن أصعب الأمور على الشاب العالم أن يرضى لشهادته التى يحملها سعرا أقل من السعر الرسمى، ولو أن الحكومة ألغت هذا الكادر كله وجعلت مكانه أجرا للوظيفة نفسها فمتى خلت عينت فيها وبأجرها أحسن من يتقدم لها ثقافة وأصلحهم لها علما ودراية إذن لنسى الشاب العالم الذى أتم تعليمه فى الكلية ومنحته إجازتها أن لإجازته سعرا رسميا مقررا وأنه ليس من الكرامه أن يهدر كرامة تلك الإجازة وأن يذل العلم الذى تدل عليه تلك الإجازة بالرضا بأجر دون الأجر الرسمى الذى كان مفروضا لتلك الإجازة .

الشاب الذى يتقدم للعمل يجب أن يعلم أنه هو الذى يتقدم للعمل لا شهادته وأنه إن فضل على غيره عند تعيينه فى عمله فإنما فضل لأن الشهادة دلت أصحاب العمل على أنه خير من يصلح للعمل وأن ثقافته ستنفعه فى إحسان القيام بعمله ؛ فان أحسن القيام بعمله فقد دلت شهادته عليه دلالة حقيقية وقد أحسن أصحاب العمل فى اختياره لعملهم ، وإن أساء القيام بعمله وأفسده ، فإن أصحاب العمل لن يجدوا فى شهادته مهما علت عزاء عن عملهم الذى فسد .

إن الشاب المثقف لن ينزل إلى معترك الحياة ما دام للشهادة التى يحملها سعر محدد حددته الحكومة فان أراد الزعماء أن ينزل الشباب المثقف إلى معترك الحياة حقا فليطالبوا برفع هذه العقبة وإزالة التسعيرة عن الشهادات والإجازات العلمية ونقلها إلى وظائفها خاصة

عند ذلك ترجع إلى الشهادات قيمتها العلمية وتزول عنها قيمتها المالية فلا يأنف حامل شهادة من العمل بخمسة جنيهات لأن شهادته مقرر لها فى الحكومة ١٥ جنيها .

وعند ذلك تنفتح أمام الشباب أبواب الرزق التى أغلقتها تسعيرة الشهادات طوال السنين الماضية .

وعند ذلك يعرض عن الجامعة من يطلب درجة علمية محددة السعر يحملها فيحمل بها وثيقة تخوله الحصول على كذا من الجنيهات فيطلب العمل الذى يستطيع القيام به والذى لا يحتاج إلى ثقافة عالية وحسبه من الثقافة ما يمكنه من القيام بالعمل الذى يعلم أنه يستطيع الحصول عليه .

وعند ذلك يقتصر طلب الثقافة العالية على من يأنس فى نفسه الميل إلى العلم لطلب العلم ومن يستطيع إن لم يجد عملا أن يعيش لخدمة العلم مكتفيا بإيراده من ملك أو مال موروث .

وعند ذلك يتعلم متوسطو الحال ما لا غنى لهم عن تعلمه ليعدهم إعدادا صحيحا للعمل المنتج .

وعند ذلك يزول هذا السراب الذى يتدافع اليه الشباب سراب الشهادة العالية التى تأتى بالوظيفة حتما وبالراتب المفروض لها حتما .

لقد سمعت أن رجلا مستشرقا اشتغل مديرا لدار الكتب المصرية وكان راتبه ١٠٠ جنيه كل شهر فلما عاد إلى بلاده اشتغل مدرسا فى مدرسة صغيرة وكان أجره فيها يعادل ستة جنيهات مصرية ولم يأنف أن يتولى ذلك العمل ولم يجد فيه ما ينافى كرامة العلم ذلك لأن مواطنيه الذين يحملون المؤهلات العالية كثيرون ، وذلك لأن المؤهلات فى بلاده لا تسعيرة لها وإنما الأجر هناك للعمل فمن رضى القيام به وصلح له منح أجره ، أما علمه الفياض ودرجاته التى نالها بالدرس الطويل فعلم لنفسه لا يضفى منه على العمل الذى يتولاه أكثر من حاجة ذلك العمل إلى حسن الادارة .

عريان يوسف سعد